مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
**اسم الكاتب:** د. اياد مالك حاتم، د. باسل سليم نصار، سليمان هيثم حريبا
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5560
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

**الدكتور: اياد مالك حاتم***

**الدكتور: باسل سليم نصار****

**سليمان هيثم حريبا*****

**(تاريخ الإيداع 11 / 6 / 2020. قُبِل للنشر في 14 / 1 / 2021)**

**□ ملخّص □**

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر الخصائص التنظيمية على جودة الأرباح المحاسبية، والكشف عن ممارسات ادارة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، معتمدةً على نموذج جونز المعدل من قبل Dechow et al. (1995) في الكشف عن هذه الممارسات.

لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها (14) مصرف، واشتملت عينة الدراسة على المصارف التقليدية والبالغ عددها (11) مصرف وذلك بعد استبعاد المصارف الاسلامية، وقد تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2015-2018.

أظهرت نتائج الدراسة بأن 80% من المشاهدات للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قد مارست ادارة الأرباح خلال فترة الدراسة، كما توصلت الدراسة الى أن للحجم والرفع المالي أثر عكسي على جودة الأرباح، في حين كان أثر الربحية طردي لكنه غير دال معنوياً، وأظهرت عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية من الخصائص التنظيمية على جودة الأرباح.

**الكلمات المفتاحية:** جودة الأرباح، ادارة الأرباح، نموذج جونز المعدل، المستحقات الاختيارية، الخصائص التنظيمية.

* مدرس – قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية

** مدرس – قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*** طالب دراسات عليا – ماجستير – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

# The Effect Of The Regulatory Characteristics Of Banks On The Quality Of Accounting Earnings: An Experimental Study On The Banks Listed On The Damascus Stock Exchange

**Dr. Iyad Malek Hatem**[*]
**Dr. Basel Salim Nassar**[**]
**Sleman Haitham Hreba**[***]

**(Received 11 / 6 / 2020. Accepted 14 / 1 / 2021)**

**□ ABSTRACT □**

This study aimed to demonstrate the effect of regulatory characteristics on the quality of accounting earnings and the detection of earnings management practices in banks listed on the Damascus Stock Exchange based on the Jones model modified by Dechow et al. (1995) and in the disclosure of these practices.

To achieve these goals, the secondary data published in the financial reports of the 14 banks listed on the Damascus Stock Exchange, were used, and the sample included 11 traditional banks, after excluding Islamic banks. The study was conducted during the period 2015-2018.

The results of the study showed that 80% of the observations of the banks listed on the Damascus Stock Exchange have practiced earnings management during the study period, and the study also found that volume and financial leverage have an adverse effect on the quality of earnings, while the effect of earnings ability was expelled but not significantly, and showed no A statistically significant effect of regulatory characteristics on the quality of earnings.

**Key words**: Earnings Quality, Profit Management, Modified Jones Model, Optional Benefits, Regulatory Characteristics.

[*]**Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***]**Postgraduate Student- - Accounting Department-Faculty Of Economics Tishreen University-Lattakia- Syria.**

**مقدمة:**

تعد التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة (Schipper and Vincent, 2003)، التي تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي تلك التقارير؛ فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المدراء ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة (Block, 1999).

في الواقع إن الاعتماد على رقم الأرباح وحده دون الأخذ بالحسبان جودتها، وما قد يؤثر عليها من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى هذه الجودة مثل إدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها؛ يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية، وذلك لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها (Chan et al., 2005).

وعليه سيقوم هذا البحث بتحديد جودة الأرباح التي تتصف بها المصارف السورية، فضلاً عن دراسة أثر بعض الخصائص التنظيمية مثل الحجم والرفع المالي والربحية كمتغيرات مستقلة على جودة الأرباح.

**الدراسات السابقة Literature Review**

**1. دراسة علي (2018) بعنوان: أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية في العراق.**

هدفت الدراسة الى اختبار تأثير الخصائص التنظيمية في جودة الأرباح المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي، حيث تم تحديد خمس من الخصائص ممثلة بالرفع المالي، والسيولة، والربحية، والنمو في المبيعات، والحجم. وتم قياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال أسلوبين: الأول من خلال الاستحقاقات الاختيارية بالاعتماد على نموذج جونز المعدل، والثاني باستمرارية الأرباح، شملت عينة البحث على المصارف المدرجة في العراق (21) مصرف، خلال الفترة من 2010 الى 2015.

توصلت الدراسة الى أن بعض الخصائص التنظيمية كان لها أثر معنوي وأخرى لا، وأن هناك تفاوت في تأثيرها تبعاً لاختلاف نموذج القياس المستخدم في قياس جودة الأرباح، إذ أن كل من الرافعة المالية والسيولة ساهمت في تحسين جودة الأرباح وأن تأثيرها معنوي، وأن النمو في المبيعات والحجم ساهمت في تخفيض جودة الأرباح بشكل بسيط، في حين أن الربحية خفضت بشكل كبير من جودة الأرباح، حيث كان لها تأثير معنوي عكسي.

**2. دراسة Alareen (2018) بعنوان:**

**The impact of firm-specific characteristics on earnings management: evidence from GCC countries.**

**"أثر الخصائص الخاصة بالشركة على إدارة الأرباح: الأدلة من دول مجلس التعاون الخليجي."**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد فيما إذا كانت الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي تمارس إدارة الأرباح، وفضلاً عن تحديد أثر مجموعة من الخصائص الخاصة بالشركات مثل (حجم الشركة، والرفع المالي، وخسائر الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح. تم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج المستحقات الاختيارية. تكونت عينة الدراسة من (332) شركة مدرجة خلال الفترة من 2010– 2015، تم اجراء التحليل الإحصائي لكل دولة على حدة للحصول على نتائج أكثر دقة.

توصلت الدراسة الى أن الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي تمارس أنشطة إدارة الأرباح باستثناء عمان، كما توصلت النتائج الى أن حجم الشركة والرفع المالي لهما تأثير ضئيل على ممارسات إدارة الأرباح في دول مجلس التعاون الخليجي.

**3. دراسة Bassiouny et al. (2016) بعنوان:**

**The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt.**

**"أثر خصائص الشركة على إدارة الأرباح: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في مصر."**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر خصائص الشركة ممثلة بحجم الشركة والرفع المالي وعمر الشركة وجودة التدقيق على إدارة الأرباح مقاساً بنموذج المستحقات الاختيارية في الشركات المدرجة في مصر. شملت عينة الدراسة على (60) شركة من الشركات المدرجة في بورصة مصر خلال الفترة من 2007 الى2011 بعد استبعاد المصارف وشركات التأمين.

توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية كبيرة بين الرافعة المالية للشركات وإدارة الأرباح، بينما المتغيرات الأخرى كحجم الشركة وعمر الشركة وجودة التدقيق فقد كان لها علاقة ضئيلة مع إدارة الأرباح.

**4. دراسة Esteban and García (2014) بعنوان:**

**The influence of firm characteristics on earnings quality.**

"تأثير خصائص الشركة على جودة الأرباح"

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير خصائص الشركة على جودة الأرباح باستخدام عينة من شركات Spanish hotel خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2011. تم بناء مقياس متعدد الأبعاد لجودة الأرباح، متضمناً سمات الثبات والقدرة التنبؤية والتقلب وتمهيد الأرباح، كما تم فحص المتغيرات التي من المحتمل أن تكون مرتبطة بجودة الأرباح والتي تم تصنيفها إلى خمس فئات: متغيرات السوق، واستراتيجية العمل، وهيكل الملكية، ووظيفة التدقيق، ومتغيرات التحكم مثل الحجم، والرفع المالي، والخسارة، وتقلب المبيعات، وتقلب التدفق النقدي.

توصلت الدراسة الى أن الشركات الكبرى لديها جودة الأرباح أعلى، في حين أن الشركات التي تعاني من تقلبات كبيرة في المبيعات والتدفق النقدي التشغيلي وحالات عالية من الخسائر لها تصنيفات أقل لجودة الأرباح.

**تقييم الدراسات السابقة**

اختبرت الدراسات السابقة أثر الخصائص التنظيمية المختلفة على جودة الأرباح المحاسبية مقاسة بآليات مختلفة، إلا أن نتائج هذه الدراسات لم تتفق في نتائجها؛ فقد توصلت دراسة علي (2018) الى أن حجم الشركة والرفع المالي قد حسنت من جودة الأرباح، في حين أن الربحية خفضت من جودتها، أما دراسة Esteban and García (2014) فقد أكدت على أن الشركات الكبيرة الحجم لديها تصنيفات أعلى من جودة الأرباح، وأن للرفع المالي تأثير على جودة الأرباح، أما دراسة Alareen (2018) فقد أظهرت بأن للحجم والرفع المالي تأثير ضئيل على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أظهرت دراسة .Bassiouny et al (2016) وجود علاقة ايجابية كبيرة بين الرفع المالي وإدارة الأرباح في حين أن علاقة الحجم بإدارة الأرباح هي علاقة ضئيلة.

وعليه يرى الباحث بأن عدم التوافق في هذه النتائج يسمح بإعادة اختبار هذه العلاقة ودراسة أثرها في البيئة السورية.

**مشكلة البحث Research Problem:**

في ظل تعدد الطرق المستخدمة للتأثير على بيانات القوائم المالية، واستغلال المرونة في المعايير والمبادئ المحاسبية للتأثير على رقم الأرباح، فضلاً عن أن معظم مستخدمي هذه البيانات قد تنقصهم المعرفة اللازمة لتحديد مدى جودة الأرباح والعوامل المؤثرة على هذه الجودة. فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلين الآتيين:

- هل تتصف الأرباح المحاسبية لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي بالجودة؟
- ما هو أثر الخصائص التنظيمية في جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟.

ومنه تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية:

1) ما أثر حجم المصرف على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2) ما أثر الرفع المالي على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3) ما أثر الربحية على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

## أهمية البحث و أهدافه:

يأتي البحث تكراراً للأبحاث السابقة التي تم التنويه عنها أعلاه، مع اختلاف بيئة التطبيق فقط والمتمثلة بالمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك كمحاولة لتقديم المعلومات عن موثوقية أو جودة الربح المحاسبي في هذه المصارف، فضلاً عن تحديد تأثير الخصائص التنظيمية التي تتصف بها هذه البيئة على تلك الجودة.

**أهداف البحث :**

هدف البحث إلى:

- تحديد جودة الأرباح المحاسبية من عدمها لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- تحديد أثر الخصائص التنظيمية في جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومنه تتفرع الأهداف الفرعية الآتية:

1) تحديد أثر حجم المصرف على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2) تحديد أثر الرفع المالي على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3) تحديد أثر الربحية على جودة الأرباح المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

**فرضيات البحث :**

بناءاً على الأهداف المطروحة أعلاه يمكن اشتقاق الفرضيات الآتية:

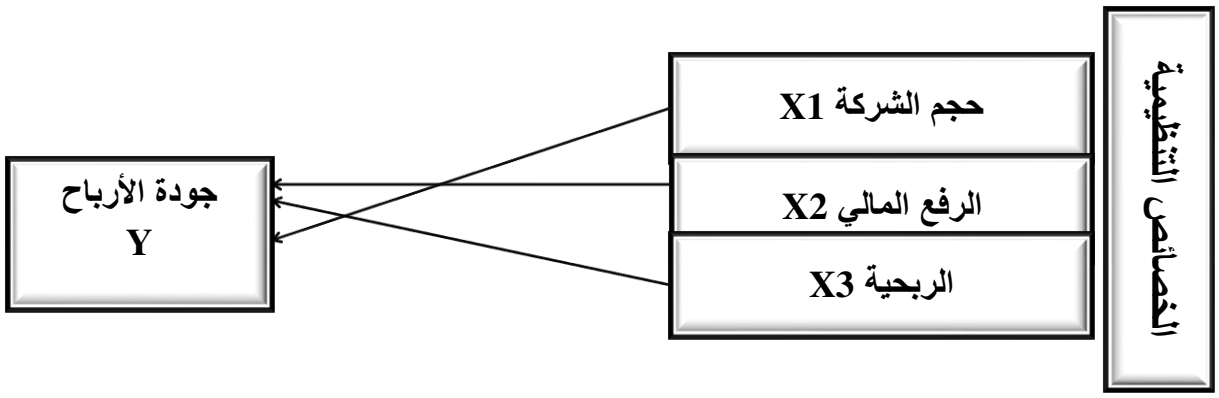
❖ تتمتع الأرباح المحاسبية لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالجودة.

❖ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم المصرف في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. ($Y= a_0+a_1X_1$)

❖ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرفع المالي في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. ($Y= a_0+a_2X_2$)

❖ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. ($Y= a_0+a_3X_3$)

وعليه يمكن وضع النموذج الآتي:




## منهجية البحث :

**مجتمع البحث:** يتكون من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (14) مصرف.

**عينة الدراسة:** تم استبعاد المصارف الإسلامية والبالغ عددها (3) مصارف، وذلك لكون المصارف الإسلامية تتمتع بطبيعة خاصة، وبالتالي تصبح عينة الدراسة مؤلفة من (11) مصرفاً، وعليه فقد تم الاعتماد على الحصر الشامل لكافة مفردات المجتمع بعد استبعاد المصارف الاسلامية.

**أداة جمع البيانات:** سيتم الاعتماد على البيانات الثانوية والمتمثلة بالقوائم المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية وعلى المواقع الإلكترونية للمصارف والممتدة من عام 2015 ولغاية عام 2018.

**متغيرات البحث وتطوير الفرضيات:**

يتمثل المتغير التابع في جودة الأرباح المحاسبية؛ فالأرباح تعد ذات جودة عند خلوها من إدارة الأرباح، وقد تم الاعتماد على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل الى وجود أو عدم وجود إدارة للأرباح، وبالتالي فإن إدارة الأرباح تعد مقياساً عكسياً لجودة الأرباح.

في هذه الدراسة استخدم الباحث نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، والذي يعد من أكثر النماذج استخداماً في قياس إدارة الأرباح، حيث إن جودة الأرباح تعبر عن خلو القوائم المالية من ممارسات إدارة الأرباح.

**المتغيرات المستقلة (الخصائص التنظيمية)**

**حجم الشركة:** تم احتساب حجم المصارف باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي اصول المصرف (حمدان وآخرون، 2012).

$$Size_{it} = \log (TA_{it})$$

حيث أن:

$Size_{it}$: حجم البنك i في السنة t.

$Log (TA_{it})$: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

يعد حجم الشركة من أهم محددات هيكل رأس المال، إذ كلما زاد حجم الشركة أصبحت أكثر تنوعاً وأقل تذبذباً في عوائدها السنوية، مما يؤدي الى انخفاض المخاطر المالية المرتبطة بها، وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل نسب مديونية مرتفعة في هيكل رأس مالها أكثر من الشركات ذات الحجم الأقل (Baral,2004).

استقرت معظم الدراسات السابقة على عدة بدائل شائعة الاستخدام للتعبير عن حجم الشركة وهي مجموع أصول الشركة، والمبيعات السنوية، وعدد العاملين. وقد تباينت الدراسات حول تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح،

إذ يرى Liukani (2013) بأن الشركات الكبيرة الحجم لديها دافع أقل لإدارة الأرباح، نظراً لمتابعتها من قبل قاعدة كبيرة من الجمهور والمساهمين، وتكون معلوماتها متاحة بشكل أكبر، وتقع تحت ضغط كبير من قبل المستثمرين والجهات التنظيمية، بعكس الشركات صغيرة الحجم التي تقوم بإدارة الأرباح لتجنب الافصاح عن خسائر تجعلها غير قادرة على منافسة الشركات الكبيرة الحجم (Siregar and Utama, 2012)، وهو ما أظهرته دراسة Kamarudin et al. (2003) على مستوى إدارة الأرباح؛ إذ بينت بأن الشركات صغيرة الحجم تتجه لممارسات تمهيد الدخل بشكل أكبر من الشركات الكبيرة الحجم، وأكدت هذه العلاقة العديد من الدراسات منها دراسة المومني (2006) ودراسة Hussin and Ripain (2003) ودراسة الداعور وعابد (2009) ودراسة حمد وأبو نصار (2013).

أما على مستوى جودة الأرباح؛ فقد توصلت العديد من الدراسات مثل دراسة حمدان وآخرون (2012) الى وجود تأثير لحجم الشركة في مستوى جودة الأرباح، حيث أن الشركات الكبيرة الحجم تتميز أرباحها بالجودة أكثر من الشركات صغيرة الحجم، فالشركات الكبيرة الحجم تتمتع بنظام تحكم داخلي، ومراجعين أكفأ وتحاول المحافظة على سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم في زيادة جودة الأرباح أكثر من الشركات الأصغر حجماً، كما أن حجم الشركة له تأثير ايجابي على مستوى الافصاح المالي للشركة مما يحسن من جودة الأرباح المحاسبية (أبو طالب، 2014). في حين لم تتفق دراسة مصلح (2015) مع هذه النتيجة فقد توصلت دراسته الى أن المصارف صغيرة الحجم تتميز أرباحها بالجودة أكثر من المصارف كبيرة الحجم.

**الرفع المالي (عقود الدين)**: تم احتساب الرفع المالي للمصرف عن طريق قسمة اجمالي الديون على اجمالي الاصول لكل مصرف (حمدان وآخرون، 2012).

$$Liv_{it} = TP_{it} / TA_{it}$$

حيث أن:

$Liv_{it}$: الرفع المالي للبنك i في السنة t.

$TP_{it}$: اجمالي الديون للبنك i في السنة t.

$TA_{it}$: اجمالي الأصول للبنك i في السنة t.

يقاس بنسبة الرفع المالي وهي إجمالي الديون على إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t) أو يطلق عليها نسبة المديونية؛ يهدف قياس هذا المتغير الى قياس تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على جودة الأرباح المحاسبية، وتستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها ادارة الشركات، بالإضافة الى اعتبارها من المؤشرات المهمة التي توضح الملاءة المالية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة (مطر، 2003).

توصلت دراسة Bhattacharya (2013) الى أن تخفيض نسبة الديون بالشركة يساهم في تخفيض احتمال تعرضها للمشاكل أو الضغوط المالية، كما يساعد على تقليل التعارض الذي قد يحدث نتيجة لاختلاف المصالح فيما بين حملة الأسهم والدائنين، وهو ما يساعد على زيادة ثقة الممولين الدائنين في الشركة، وبالتالي انخفاض علاوة المخاطر التي يطلبونها، ويعني ذلك تخفيض تكلفة رأس المال بالشركة مقارنة بالشركات الأخرى، الأمر الذي يحسن من جودة الأرباح المحاسبية، كما توصلت دراسة قراقيش (2009) الى أن لدرجة الرفع المالي أثراً سلبياً في جودة الأرباح بحيث كلما زاد الرفع المالي انخفضت جودة الأرباح.

أشارت دراسة حمدان وآخرون (2012) الى أن هناك علاقة بين عقود الدين وجودة الأرباح، بحيث تتميز الشركات ذات المديونية المرتفعة بجودة أرباح أعلى، وهذا ما توصلت اليه دراسة نور والعواودة (2015) حيث أن ارتفاع نسبة

المديونية يزيد من جودة الأرباح المعلنة. في حين لم تتفق دراسة مصلح (2015) مع هذه النتائج، فقد توصلت الى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عقود الدين وجودة الأرباح.

**ربحية الشركة:** وهو عبارة عن صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول (حمدان وآخرون، 2012).

ROAit = NIit /TAit

حيث أن:

ROAit: الربحية للبنك i في السنة t.

NIit: صافي الربح للبنك i في السنة t.

تؤثر الربحية بشكل قوي في المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة، فكلما زادت ربحية الشركة انخفض احتمال فشلها، وزادت قدرتها على الاقتراض وبالتالي قدرتها على الاستفادة بشكل أفضل من الوفر الضريبي الناتج عن الاقتراض (مرقص، 2017).

يتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول، وهو عبارة عن صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول. ويهدف هذا المتغير إلى التعرف على أثر الاختلاف في ربحية الشركات على جودة الأرباح المحاسبية، حيث بينت الدراسات أن بعض الشركات تلجأ إلى ممارسات وأساليب إدارة الأرباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة، مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها (حمدان وآخرون، 2012)، كما أشارت دراسة مصلح (2015) الى وجود علاقة عكسية بين الربحية وجودة الأرباح، وهذا يتعارض مع ما توصلت اليه دراسة نور والعواودة (2015) بأن ربحية الشركة لا تؤثر على جودة أرباحها.

**القسم النظري:**

**مفهوم جودة الأرباح:**

يعد مفهوم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي الأداء التشغيلي الحالي، والأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة (Dechow and Schrand, 2004). لذلك فقد عرفها Lo and kin (2008) على أنها قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، أو أنها تتمثل في قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. في حين عرفها ohlson and feltham (1995) على أنها قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح التشغيلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات المالية. أما Demerjian et al. (2007) فقد ربط جودة الأرباح بمدى استمرارية تلك الأرباح، أي مدى التقارب بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، انطلاقاً من أن الفجوة بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية تنشأ نتيجة المستحقات، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى.

فضلاً عما سبق؛ فقد أكدت العديد من الدراسات مثل دراسة Dechow and Dichev (2002) ودراسة Francis et al. (2004) على أن جودة الأرباح تتحقق بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح؛ إذ أنه كلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الأرباح كلما زادت جودتها، أي أن الأرباح المنشورة في القوائم المالية للشركة ذات وجود مادي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية، وضمن نفس الاتجاه عرفها قراقيش (2009) والسلمان (2012) بأنها تلك الأرباح التي تتميز بوجود نقدي فعلي أو متوقع بحيث تكون متكررة وناتجة عن النشاط الرئيس للشركة، وليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية، وأيضاً ليست رأسمالية نتيجة بيع أصول ثابتة أو من مصادر خارجية كالتضخم.

ومن ناحية أخرى؛ فإن مفهوم جودة الأرباح يختلف تبعاً لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، فالبعض يرى: بأن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي الى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون: أن الأرباح ذات جودة عالية اذا ما قيست وأفصح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أما الدائنون فيعدون الأرباح ذات جودة عالية اذا كان يمكن تحويلها الى تدفقات نقدية بسرعة (Dechow and Schrand, 2004).

**أهمية جودة الأرباح**

تتمتع أرباح الشركات بأهمية كبيرة نظراً لاستخدامها في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين، فهي تمثل ركيزة أساسية لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى.

انطلاقاً من كون جودة الأرباح تعكس قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فهي بذلك:

1. تمثل جانباً هاماً في تقييم الوضع المالي للشركات(Chan et al., 2006) (Dechow et al., 1995)، وهو ما يدعمه Bagava (2006).

2. تمثل مؤشراً مهماً على توزيعات الأرباح، وبالتالي تعد من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أما Demerjian (2013) فقد أشار الى أن أهمية جودة الأرباح تنبع في أن المستثمرين يعتمدون في قراراتهم على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فإذا لم تقم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمرين فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح عليه في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل للمستثمر، مما يؤدي الى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.

**الأطراف المهتمة بجودة الأرباح**

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، إذ أن أرباح المنشأة تعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، كما يتم استخدامها في العديد من الدراسات لتقييم أداء المنشاة الحالي والمستقبلي (Steinwender, 2008). وفيما يلي أهم الأطراف المهتمة بجودة الأرباح ومجالات اهتمامهم فيها:

1. المستثمرون الحاليون والمحتملون: ان المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات ( Moreira, 2007). كما أن قرار الاستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وبذلك يستفيد حملة الأسهم والمستثمرين المحتملون من الأرباح كمؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم المستقبلية وعند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (Penman, 2003).

2. الدائنون والموردون: يرغب كل من الدائنين والموردين في التعرف على ثبات واستقرار المركز المالي للوحدة الاقتصادية وسيولتها وقدرتها على الوفاء بديونها، اذ يعدون السيولة العالية مهمة لاتخاذ قراراتهم في منح القروض للوحدة الاقتصادية (Steinwender, 2008)، لذلك يولون اهتماماً خاصاً للأرباح، فيستخدمون نسب السيولة، إلا أنه في الوقت نفسه يدركون بأن الاعتماد على رقم الأرباح بحد ذاته خاصة إذا كان مبالغاً فيه، يخفي ضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالالتزامات ويضلل المقرضين ويدفعهم بشكل خاطئ الى استمرار اقراضهم للوحدة الاقتصادية أو تمديد القرض (Schipper and Vincent, 2003)، لذلك من الضروري النظر الى جودة رقم الأرباح المعلن عنه من حيث استمراريته التي تضمن سداد الديون.

3. المنظمون وواضعو المعايير والمدققون: يرى واضعو المعايير أن جودة التقارير المالية والتي تقاس من خلال جودة الأرباح تعد مؤشراً غير مباشر لجودة معايير الابلاغ المالي، لذلك يطالب واضعو المعايير المحاسبية بالتغذية الراجعة، وذلك للتأكد فيما اذا كانت المعايير الصادرة تتمتع بالكفاءة، أي أنهم يتجهون باتجاه المخرجات التي تتضمن الأرباح المفصح عنها (Schipper and Vincent, 2003).

4. المحللون الماليون: إن المحللين الماليين بحاجة الى إعداد التقييمات والتوقعات لأداء الوحدات الاقتصادية، ولذلك فهم يفضلون أن تكون الأرباح شفافة ويمكن التنبؤ بها، لأنها يمكن أن تعطي تنبؤاً صحيحاً ( Dechow and Schrand, 2004).

**5.** الإدارة: بينت دراسة .Francis et al (2005) أن سمعة المديرين التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بتحقيق الربح فقط، فتحقيق الأرباح في سنوات معينة قد يعود الى ظروف غير عادية ولا تتصف بالاستمرارية. أما جودة الأرباح فتشير الى استمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، وبالتالي فإن المديرين يريدون تحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة، وتعكس هذه الخصائص مستوى جيد لجودة الأرباح لأن هذه الخصائص تحسن سمعة المديرين لدى المحللين الماليين والمستثمرين.

**محددات جودة الأرباح المحاسبية**

تناولت العديد من الدراسات مثل دراسة Wu De Jun (2009) ودراسة عوض (2011) ودراسة مرقص (2017) محددات جودة الأرباح المحاسبية. وقد توافقت هذه الدراسات على عرض ست مجموعات أساسية لمحددات جودة الأرباح المحاسبية يمكن تحديدها بالآتي:

1. **محددات خصائص الشركة**، وتتضمن:

- المعايير المحاسبية التي تطبقها الشركة: الهدف الرئيس للمعايير المحاسبية هو وضع ارشادات واضحة للممارسة المحاسبية، إلا أن تعدد البدائل المتاحة في تطبيق بعض الأساليب المحاسبية، والتعارض الموجود بين بعضها، قد يسهم في انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، في حين أن التطبيق السليم للمعايير والثبات على سياسة محددة يزيد من جودة الأرباح (Dechow et al., 2010).
- أداء الشركة: أن الشركات التي تحقق مستويات منخفضة من الأداء تعاني من أرباح ضعيفة لذلك تكون أكثر رغبة في استخدام أساليب إدارة الأرباح لتحسين قوائمها المالية (Doyle et al., 2007).
- دائني الشركة: أن الشركات التي تعتمد على ديونها في إدارة نشاطها تكون عرضة للمخاطر بشكل كبير ويزيد من تدخل الإدارة في زيادة الدخل، وذلك لاستيفاء تعاقدات الدين الجديدة، الأمر الذي يقلل من جودة الأرباح (القثامى، 2010).
- استثمارات الشركة (النمو): تميل الشركات التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في استثماراتها الى تمهيد الدخل أكثر من الشركات ذات النمو المنخفض، الأمر الذي تفسره دراسة .Kraft et al (2014) بأن الشركات ذات النمو المرتفع تحاول المحافظة على قيمتها السوقية ومقابلة توقعات المحللين.
- حجم الشركة: يؤدي حجم الشركات دوراً هاماً في سلوك الإدارة، فالشركات الكبيرة الحجم تتمتع بنظام تحكم داخلي، ومراجعين أكفأ وتحاول المحافظة على سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم في زيادة جودة الأرباح أكثر من الشركات الأصغر حجماً، كما أن حجم الشركة له تأثير ايجابي على مستوى الإفصاح المالي للشركة مما يحسن من جودة الأرباح المحاسبية (أبو طالب، 2014).

2. **محددات ممارسات إعداد التقارير المالية:** إن الأساليب المحاسبية وتشمل التقديرات المرتبطة بها وتطبيق البيانات وإعداد التقارير المرحلية والأساليب التي تستند الى القواعد المحاسبية جميعها أساسيات لممارسات وإعداد التقارير المالية والتي تؤثر في جودة الأرباح (مرقص، 2017).

3. **محددات حوكمة الشركات:** تمثل حوكمة الشركات وما تعتمد عليها من آليات؛ محددات أساسية للحد من سلوك الإدارة الانتهازي ويحد من دوافعها للتورط في ممارسات إدارة الأرباح، من خلال حماية وضمان حقوق المساهمين، وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال المنشأة، ومن ثم يمكن القول أن العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة الأرباح هي علاقة ايجابية (الأضم، 2014).

4. **محددات مراجعي الحسابات:** يمثل مراجعي الحسابات أحد محركات الرقابة على التقرير المالي للشركة بهدف تعزيز المصداقية للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية، وذلك من خلال التأكيد على أنها خالية من التحييز ومن أنها تعبر عن حقيقة الأوضاع المالية في الشركة (الدويري، 2013).

5. **محددات حوافز سوق الأسهم:** تؤدي حوافز سوق الأسهم "خيارات الأسهم" دوراً هاماً في جودة الأرباح من خلال تأثيرها على خيارات المحاسبة الابتكارية مما ينعكس سلباً في جودة الأرباح المعلنة (Dechow et al., 2010).

6. **محددات العوامل الخارجية:** أن التكلفة والمنفعة ومخاطر التقاضي من العوامل التي لها الأثر المباشر على تكاليف خيارات المحاسبة الابتكارية في الشركات وممارساتها مما يؤثر سلباً على تقييم الأسهم بسبب تراجع مصداقية التقارير المالية والذي يعد الربح المحاسبي من اهم عناصرها (مرقص، 2017).

**العوامل المؤثرة في جودة الأرباح**

لخص De-jun (2009) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في ستة عوامل هي:

1. جودة المعايير المحاسبية: أن صرامة المعايير المحاسبية من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح وذلك من شأنه أن يزيد من جودة الأرباح (Ewert and Wagenhofer, 2005).

2. اختلاف المعايير المحاسبية: أن اختلاف المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه أن يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح، فقد رأى Barth et al. (2008) أن الشركات التي تتبع ممارسات المبادئ المحاسبية الدولية لديها أقل ممارسات لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.

3. تركيبة حملة الأسهم: وجدت دراسة Lee et al. (2007) أن أقل ممارسات لإدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وفي دراسةValury and Jenkins (2006) تبين وجود علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

4. سيطرة حملة الأسهم: حسب دراسة Tong and Wang (2007) فأنه عندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فأن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات.

5. تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: في دراسة Beasly (1996) تبين بأن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية، بمعنى أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يزيد من احتمال إدارة الأرباح وبالتالي يعمل على تخفيض جودة الأرباح.

6. تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: حسب دراسة Vafeas (2005) ودراسة Zahi (2006) فإن هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح، أي أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة عدد أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

**الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:**

قام الباحث بجمع البيانات من خلال التقارير المالية المتوفرة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، كما تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الاحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

**أولاً. الفرضية الأولى: تتمتع الأرباح المحاسبية لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالجودة.**

تتصف الأرباح بأنها ذات جودة عند خلوها من إدارة الأرباح، لذلك تم الاعتماد على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية لتحديد وجود إدارة للأرباح من عدمه، وبالتالي فإن **إدارة الأرباح تعد مقياس عكسي لجودة الأرباح.**

في هذه الدراسة استخدم الباحث نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، والذي يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في قياس إدارة الأرباح، وتم ذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيل والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$\mathbf{TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t}}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للمصرف (i) في السنة (t).

$NI_{i,t}$: صافي الربح التشغيلي للشركة (i) خلال فترة (t).

$OCF_{i,t}$: التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة(t).

2. تقدير معالم النموذج ($\beta_1$,$\beta_2$,$\beta_3$) الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية لمجموعة المصارف التي تمثل عينة الدراسة لكل سنة على حدى.

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \ell_{i,t}$$

$X_1$: المعكوس الضربي لإجمالي اصول المصرف (i) خلال فترة (t−1).

$X_2$: الفرق بين التغير في إيرادات المصرف والتغير في حسابات تحت التحصيل للمصرف (i) خلال فترة (t) إلى إجمالي أصول المصرف (i) خلال فترة (t−1).

$X_3$: العقارات والممتلكات والآلات للمصرف (i) خلال فترة (t) إلى إجمالي أصول المصرف (i) خلال فترة (t−1).

وبناء على ما سبق تم ايجاد معاملات الانحدار ($\beta_1$ , $\beta_2$, $\beta_3$) لكل مصرف من المصارف موضوع الدراسة ولفترة ثمانية سنوات (2012−2018)، حيث إنه تم احتساب كل من معاملات الانحدار ($\beta_1$ , $\beta_2$, $\beta_3$) لعام (2015) من خلال معادلة الانحدار من عام (2012−2015)، وتم احتساب كل من معاملات الانحدار ($\beta_1$ , $\beta_2$, $\beta_3$) لعام (2016) من خلال معادلة الانحدار من عام (2013−2016)، وتم احتساب كل من معاملات الانحدار ($\beta_3$ $\beta_1$ , $\beta_2$,) لعام (2017) من خلال معادلة الانحدار من عام (2014−2017) وتم احتساب كل من معاملات الانحدار ($\beta_1$ , $\beta_2$, $\beta_3$) لعام (2018) من خلال معادلة الانحدار من عام (2015−2018).

3. تقدير المستحقات غير الاختيارية ($NACC_{i,t}$) لكل مصرف على حدى باستخدام ($\beta_3$، $\beta_2$ , $\beta_1$) المتوقعة التي تم استخراجها باستخدام المعادلة التالية:

$$NACC_{i,t} = \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + \beta_2 \left(\Delta REC_{i,t} - \Delta REV_{i,t}\right) + \beta_3 \left(PPE_{i,t}\right)$$

4. يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($ANACC_{i,t}$) لكل مصرف، والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

5. يتم حساب متوسط المستحقات الاختيارية لكل مصرف على حدة، و ذلك لغرض المقارنة والتصنيف إلى مصارف (ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح).

6. تصنف المصارف إلى ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة لإدارة الأرباح، ويكون المصرف ممارساً لإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة تساوي أو تزيد عن قيمة متوسط مستحقاته، بينما يعتبر المصرف غير ممارس لإدارة الأرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاته الاختيارية.

**جدول رقم (1) تصنيف البنوك الى ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الارباح خلال المدة الممتدة من 2015 حتى 2018**

| المصرف | العام | TACC | NACC | ANACC | ABS. ANACC | AVERAG.ANACC | التصنيف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عودة | 2015 | 7717113133 | -92333762514 | 1.00051E+11 | 1.00051E+11 | -1.1406E+11 | ممارس |
| | 2016 | 80233690 | 22484283418 | -22404049728 | 22404049728 | -1.1406E+11 | ممارس |
| | 2017 | 13001458687 | 4.29641E+11 | -4.16639E+11 | 4.16639E+11 | -1.1406E+11 | ممارس |
| | 2018 | -7561690369 | 1.09688E+11 | -1.1725E+11 | 1.1725E+11 | -1.1406E+11 | ممارس |
| العربي | 2015 | 5028511760 | 4392439378 | 636072382.5 | 636072382.5 | -40185089753 | ممارس |
| | 2016 | -1021404060 | 14095891659 | -15117295719 | 15117295719 | -40185089753 | ممارس |
| | 2017 | -4790176076 | 1.24789E+11 | -1.29579E+11 | 1.29579E+11 | -40185089753 | ممارس |
| | 2018 | -6163360648 | 10516450301 | -16679810949 | 16679810949 | -40185089753 | ممارس |
| بيبلوس | 2015 | 17180065914 | 4425061366 | 12755004548 | 12755004548 | -93037768124 | ممارس |
| | 2016 | 6483046401 | 2.64929E+11 | -2.58446E+11 | 2.58446E+11 | -93037768124 | ممارس |
| | 2017 | -8156704171 | 1.80226E+11 | -1.88383E+11 | 1.88383E+11 | -93037768124 | ممارس |
| | 2018 | 1695395377 | -60227268153 | 61922663530 | 61922663530 | -93037768124 | ممارس |
| بيمو | 2015 | 5028511760 | 51308627094 | -46280115334 | 46280115334 | 49960229208 | غير ممارس |
| | 2016 | -1021404060 | 77729848383 | -78751252443 | 78751252443 | 49960229208 | ممارس |
| | 2017 | -4790176076 | 5.21851E+11 | -5.26641E+11 | 5.26641E+11 | 49960229208 | ممارس |
| | 2018 | -6163360648 | -8.57676E+11 | 8.51513E+11 | 8.51513E+11 | 49960229208 | ممارس |
| الأردن سوريا | 2015 | 3385361992 | -11740237855 | 15125599847 | 15125599847 | -84592713555 | ممارس |
| | 2016 | 1338772613 | -35540201572 | 36878974185 | 36878974185 | -84592713555 | ممارس |
| | 2017 | -550113105 | -48239559944 | 47689446839 | 47689446839 | -84592713555 | ممارس |
| | 2018 | -5684647478 | 4.3238E+11 | -4.38065E+11 | 4.38065E+11 | -84592713555 | ممارس |
| سوريا والمهجر | 2015 | 15203130050 | -7.39921E+11 | 7.55124E+11 | 7.55124E+11 | 1.5473E+11 | ممارس |
| | 2016 | 21944465262 | -1732799084 | 23677264346 | 23677264346 | 1.5473E+11 | غير ممارس |
| | 2017 | -21310541474 | 2.10881E+11 | -2.32192E+11 | 2.32192E+11 | 1.5473E+11 | ممارس |
| | 2018 | 3862291049 | -68448090464 | 72310381513 | 72310381513 | 1.5473E+11 | غير ممارس |
| فرنس بنك | 2015 | -1237391767 | 92376679354 | -93614071121 | 93614071121 | -20535304167 | ممارس |
| | 2016 | -8789428280 | -35553884754 | 26764456474 | 26764456474 | -20535304167 | ممارس |
| | 2017 | -17502342563 | -29409971598 | 11907629035 | 11907629035 | -20535304167 | ممارس |
| | 2018 | 789623622 | 27988854679 | -27199231057 | 27199231057 | -20535304167 | ممارس |
| الدولي | 2015 | 7865543150 | -28547809890 | 36413353040 | 36413353040 | -5.21596E+11 | ممارس |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **للتجارة والتمويل** | 2016 | -18038449153 | -7.65912E+11 | 7.47873E+11 | 7.47873E+11 | -5.21596E+11 | ممارس |
| | 2017 | -7065820588 | 2.34893E+12 | -2.356E+12 | 2.356E+12 | -5.21596E+11 | ممارس |
| | 2018 | 3550085529 | 5.18223E+11 | -5.14673E+11 | 5.14673E+11 | -5.21596E+11 | ممارس |
| **قطر** | 2015 | -909909101 | -7309495009 | 6399585908 | 6399585908 | 2.24684E+11 | غير ممارس |
| | 2016 | -9677333638 | -54694459264 | 45017125626 | 45017125626 | 2.24684E+11 | غير ممارس |
| | 2017 | -404686527 | -5.43778E+11 | 5.43373E+11 | 5.43373E+11 | 2.24684E+11 | ممارس |
| | 2018 | -782760313 | -3.04728E+11 | 3.03945E+11 | 3.03945E+11 | 2.24684E+11 | ممارس |
| **الشرق** | 2015 | 2007978438 | 1.0186E+11 | -99851828201 | 99851828201 | 1.52461E+11 | غير ممارس |
| | 2016 | -7406400750 | -41861966790 | 34455566040 | 34455566040 | 1.52461E+11 | غير ممارس |
| | 2017 | -5236235254 | 4.04193E+11 | -4.09429E+11 | 4.09429E+11 | 1.52461E+11 | ممارس |
| | 2018 | -4708184081 | -1.08938E+12 | 1.08467E+12 | 1.08467E+12 | 1.52461E+11 | ممارس |
| **سوريا والخليج** | 2015 | 2379064477 | 9773619068 | -7394554591 | 7394554591 | 2.31378E+11 | غير ممارس |
| | 2016 | -5904722519 | -3.31922E+11 | 3.26018E+11 | 3.26018E+11 | 2.31378E+11 | ممارس |
| | 2017 | -2026526405 | -5463577264 | 3437050859 | 3437050859 | 2.31378E+11 | غير ممارس |
| | 2018 | 5342734006 | -5.98108E+11 | 6.0345E+11 | 6.0345E+11 | 2.31378E+11 | ممارس |

بناءاً على معطيات الجدول أعلاه يمكن عرض الجدول الرقم (2)، متضمناً تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2018 – 2015 وذلك بالنسبة لكل سنة:

**جدول رقم (2) التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح تبعاً لكل سنة**

| السنة | البنوك الممارسة | | البنوك غير الممارسة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 2015 | 7 | 64% | 4 | 36% | 11 | 100% |
| 2016 | 8 | 73% | 3 | 27% | 11 | 100% |
| 2017 | 10 | 91% | 1 | 9% | 11 | 100% |
| 2018 | 10 | 91% | 1 | 9% | 11 | 100% |
| **المجموع** | **35** | **%80** | **9** | **%20** | **44** | **%100** |

الجدول من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجدول رقم (2) بأن النسب لممارسة ادارة الأرباح مرتفعة وخصوصاً في عامي 2018-2017، وحسب رأي الباحث فإن ذلك يعود للأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية، مما دفع المصارف لإدارة الأرباح وذلك للمحافظة على مكانتها في السوق.

وبالنتيجة يظهر الجدول نفسه بأن نسبة المشاهدات للمصارف التي مارست ادارة الارباح تبلغ تقريباً (80%)، وأن نسبة المشاهدات للمصارف التي لم تمارس ادارة الارباح تبلغ تقريباً (20%)، وعليه يمكن القول بأن المصارف قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن أرباح هذه المصارف لا تتمتع بالجودة.

**ثانياً: الاحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة**

يبين الجدول رقم (3) بعض الاحصاءات الوصفية:

**جدول رقم (3) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة**

| Std. Deviation | Mean | Maximum | Minimum | المتغيرات |
|---|---|---|---|---|
| 1.407E11 | 1.53E11 | 5.E11 | 20535304167 | ABS |
| .6119455 | 25.160651 | 26.1865 | 24.0736 | Size |
| .1886984 | .9547 | .9547 | .2496 | Leverage |
| .0371208 | .034354 | .1068 | -.0186- | Profitability |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

تتمتع المصارف موضوع الدراسة بالتقارب من حيث الحجم، حيث بلغ اللوغاريتم الطبيعي لأكبر حجم مصرف (26.1865) وهي عائدة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي، في حين أن أدنى قيمة هي (24.0736) وهي عائدة لمصرف الأردن سوريا، في وأن نسبة الرفع المالي فإن أعلى قيمة (.9547) وهي عائدة لمصرف سوريا والخليج، في حين أن أدنى قيمة هي (.2496) وهي عائدة لمصرف قطر الوطني، وأن نسبة الربحية فإن أعلى قيمة (.1068) وهي عائدة لمصرف قطر الوطني، في حين أن أدنى قيمة هي (.0186-) وهي عائدة لمصرف الشرق. بالنسبة للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية فإن أعلى قيمة (521595740536) وهي عائدة لمصرف الدولي للتجارة والتمويل، في حين أن أدنى قيمة هي (20535304167) وهي عائدة لمصرف فرنس بنك. ويلاحظ ارتفاع قيمة الانحراف المعياري في كل متغيري القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ويعود ذلك الى عدم تقسيمها على اجمالي الأصول في السنة الماضية.

**ثالثاً: اختبار الفرضيات:**

قبل البدء باختبار الفرضيات يجب التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات، فضلاً عن التأكد من مجموعة من الشروط الأخرى اللازمة لتحقيق الاستفادة المطلوبة من نتائج تحليل نماذج الانحدار. وجاءت النتائج وفقاً للآتي:

1) **اختبار اعتدالية توزيع البيانات (التوزيع الطبيعي):** لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro–Wilk، مع التأكيد على أن الاعتماد سيكون على نتائج اختبار Shapiro نظراً لكون عدد المشاهدات أقل من 50 مشاهدة، وكانت النتائج وفقاً للجدول التالي:

**جدول رقم (4) اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي**

| Shapiro-Wilk | | | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | المتغيرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sig | Df | Statistic | Sig | Df | Statistic | |
| .079 | 11 | .870 | .166 | 11 | .215 | ABS |
| .999 | 11 | .992 | .200* | 11 | .107 | Size |
| .001 | 11 | .722 | .005 | 11 | .306 | Leverage |
| .437 | 11 | .933 | .200* | 11 | .162 | Profitability |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للاختبار بأن مستوى المعنوية لكل من الحجم والربحية والمستحقات الاختيارية أكبر من 0.05 وبالتالي فهي تتبع التوزيع الطبيعي، في حين أن مستوى المعنوية للرفع المالي أصغر من 0.05 وبالتالي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

2) **اختبار الارتباط الذاتي:** من ضمن الافتراضات الواجب تحققها لتطبيق نماذج الانحدار عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، بمعنى أن الأخطاء يجب أن تكون مستقلة عن موقع المشاهدات في الملف. ولتحديد وجود هذه

المشكلة من عدمه يجب القيام باختبار Durbin–Watson D–w التي يجب أن تكون قيمه محصورة وفقاً للمجال الآتي 4 > D–w > 0، وبحيث تكون أفضل قيمة لهذا الاختبار هي القيمة الوسطية أي 2 أو قريب منها وفي هذه الحالة تكون الأخطاء للمشاهدات المتتالية مستقلة عن بعضها البعض، أما إذا كانت القيمة للاختبار قريبة من 0 أو 4 فهنا الأخطاء للمشاهدات المتتالية ليست مستقلة عن بعضها. وكانت نتائج الاختبار كما يلي يوضحها الجدول رقم (5):

**الجدول رقم (5)**

| النموذج | قيمة D-W |
|---|---|
| دراسة العلاقة بين الخصائص وجودة الأرباح | 2.066 |

مما سبق يتبين بأن قيمة DW لنموذج البحث 2.066 وهي قيمة مثالية، وبما أن DW > 2 فإن ذلك يشير الى وجود ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية أي أن الأخطاء العشوائية (المتغيرات الأخرى) التي لم يتضمنها النموذج ليس لها تأثير يذكر عليه.

**3) اختبار التداخل الخطي:**

إن قوة الأنموذج الخطي العام تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن الأنموذج الخطي العام لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك يتم حساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance (VIF) Inflation Factor.

**جدول رقم (4) اختبار التداخل الخطي**

| المتغيرات | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|
| | Tolerance | VIF |
| Size | .575 | 1.739 |
| Leverage | .991 | 1.009 |
| Profitability | .995 | 1.005 |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

يتبين من النتائج عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت معاملات التضخيم لجميع المتغيرات المستقلة أصغر من 3 **(VIF < 3)**.

**<u>الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم المصرف في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. ($Y= a_0+a_1X_1$)</u>**

يبين الجدول رقم (5) بأن قيمة معامل الارتباط الخطي 8.9% وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية وضعيفة من ناحية الشدة، وأن قيمة معامل التحديد **0.8%** وهذا يدل على أن الحجم يفسر **0.8%** من التباين الحاصل في جودة الأرباح، وإن قيمة Sig > 5% وهذا يدل على أن الانحدار غير معنوي.

**الجدول رقم (5) مؤشرات نموذج الانحدار البسيط للفرضية الثانية (القوة التفسيرية للنموذج، معنوية النموذج)[b/c]**

| Model | R | R Square | Adj R Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| $(Y_1= a_0+ a_1X_1)$ | 0.089 | **0.008** | -0,102 | 0.071 | 0.795 |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

يمكن كتابة معادلة الانحدار (من مخرجات SPSS) على الشكل الآتي:

$$Y_1= -3.595+ 2.038\ X_1$$

نرفض الفرضية ونقبل الفرض الصفري وهو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للحجم على جودة الأرباح (وجود أثر طردي بالنسبة لإدارة الأرباح وهو عكسي بالنسبة لجودة الأرباح ولكنه غير دال معنوياً).

**الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرفع المالي في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. $(Y= a_0+a_2X_2)$**

يبين الجدول رقم (6) بأن قيمة معامل الارتباط الخطي 0.4% وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية وضعيفة من ناحية الشدة، وأن قيمة معامل التحديد **0%** وهذا يدل على أن الرفع المالي لا يفسر أي من التباين الحاصل في جودة الأرباح، وإن قيمة Sig > 5% أي أن التأثير غير معنوي.

**الجدول رقم (6) مؤشرات نموذج الانحدار البسيط للفرضية الثالثة (القوة التفسيرية للنموذج، معنوية النموذج)[b/c]**

| Model | R | R Square | Adj R Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| $(Y_2= a_0+ a_2X_2)$ | 0.004 | **0.000** | -0,111 | 0.000 | 0.990 |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

يمكن كتابة معادلة الانحدار (من مخرجات SPSS) على الشكل الآتي:

$$Y_2= 1.510+ 3.130X_2$$

نرفض الفرضية ونقبل الفرض الصفري وهو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على جودة الأرباح (وجود أثر طردي بالنسبة لإدارة الأرباح وهو عكسي بالنسبة لجودة الأرباح ولكنه غير دال معنوياً).

**الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للربحية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على جودة الأرباح. $(Y= a_0+a_3X_3)$**

يبين الجدول رقم (7) بأن قيمة معامل الارتباط الخطي 12.2% وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع طردية وضعيفة من ناحية الشدة، وأن قيمة معامل التحديد **1.5%** وهذا يدل على أن الربحية تفسر 1.5% من التباين الحاصل في جودة الأرباح، وإن قيمة Sig > 5% أي التأثير غير معنوي.

**الجدول رقم (7) مؤشرات نموذج الانحدار البسيط للفرضية الرابعة (القوة التفسيرية للنموذج، معنوية النموذج)[b/c]**

| Model | R | R Square | Adj R Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| $(Y_3= a_0+ a_3X_3)$ | 0.122 | **0.015** | -0.095 | 0.135 | 0.721 |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

يمكن كتابة معادلة الانحدار (من مخرجات SPSS) على الشكل الآتي:

$$Y_3 = 1.692 - 4.613\ X_3$$

نرفض الفرضية ونقبل الفرض الصفري وهو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للربحية على جودة الأرباح (وجود أثر عكسي بالنسبة لإدارة الأرباح وهو طردي بالنسبة لجودة الأرباح ولكنه غير دال معنوياً).

وللتحقق من النتائج تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد القياسي على **الفرضية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص التنظيمية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جودة الأرباح.** وتم التوصل الى النتائج الآتية:

**الجدول رقم (8) مؤشرات نموذج الانحدار المتعدد (القوة التفسيرية للنموذج، معنوية النموذج)[b/c]**

| Model | R | R Square | Adj R Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| $(Y= a_0+ a_1X_1+ a_2X_2+ a_3X_3)$ | 0.175 | **0.031** | -0.385 | 0.074 | 0.972 |

**من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS)**

من **الجدول رقم (8)** تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي 17.5% وهذا يدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (الحجم، الربحية، الرفع المالي) والمتغير التابع ولكن هذه العلاقة ضعيفة، وتبلغ قيمة معامل التحديد 3.1% وهذا يدل على إن المتغيرات المستقلة تفسر 3.1% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن $Sig > 0.05$ أي العلاقة غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرض الصفري وهو عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية من الخصائص التنظيمية على جودة الأرباح.

وتم تقدير معادلة الانحدار المتعدد لذلك الأثر (من مخرجات SPSS):

$$EQ_{it} = 0.079\ (Size_{it}) - 0.132\ (Leverage_{it}) - 0.200\ (Profitability_{it}) + e$$

يتبين من هذه النتائج وجود أثر طردي للحجم على المستحقات الاختيارية (إدارة الارباح)، ومنه نستنتج بأن الأثر عكسي بالنسبة لجودة الأرباح وهو غير دال معنوياً، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة تحليل الانحدار البسيط بالنسبة للحجم. ووجود أثر عكسي للرفع المالي على المستحقات الاختيارية (إدارة الارباح)، ومنه نستنتج بأن الأثر طردي بالنسبة لجودة الأرباح وهو غير دال معنوياً، وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة تحليل الانحدار البسيط بالنسبة للرفع المالي. ووجود أثر عكسي للربحية على المستحقات الاختيارية (إدارة الارباح)، ومنه نستنتج بأن الأثر طردي بالنسبة لجودة الأرباح وهو غير دال معنوياً، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة تحليل الانحدار البسيط بالنسبة للربحية.

## النتائج و المناقشة:

**1.** بينت الدراسة أن 80% من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأورق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2015-2018.

**2.** تختلف المصارف في ممارستها لإدارة الأرباح حسب الغاية التي تسعى لتحقيقها، فمنها من يلجأ الى تخفيض الأرباح (متوسط استحقاق اختياري سالب)، أو زيادتها (متوسط استحقاق اختياري موجب)، إذ أن 6 مصارف مارست تخفيض الأرباح في حين أن 5 مصارف مارست زيادة الأرباح.

**3.** ازدياد ممارسة المصارف لإدارة الأرباح في عامي 2017–2018 وقد يعود ذلك للأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية.

**4.** بينت الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للخصائص التنظيمية (مجتمعة) على جودة الأرباح، كما بينت عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من الحجم والرفع المالي والربحية (على التوالي) على جودة الأرباح، في حين أنه يتبين في ظل غياب المعنوية أن للحجم والرفع المالي أثر عكسي بالنسبة لجودة الأرباح، وأن أثر الربحية طردي بالنسبة لجودة الأرباح.

### الاستنتاجات والتوصيات:

1. ضرورة دراسة الخصائص التنظيمية الأخرى التي قد تؤثر في جودة الأرباح المحاسبية.
2. ضرورة اجراء المزيد من الدراسات عن جودة الأرباح، وامكانية قياسها بأساليب غير ادارة الأرباح ومقارنتها مع النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، فجودة الأرباح تختلف باختلاف أسلوب القياس المستخدم.

## References:

### Arabic References:

Algabr, Yahya. (2012). The relationship between the quality of accounting profits and the external auditor: an applied study on joint stock companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Accounting Department, College of Business Administration, King Saud University: Saudi Arabia.

Hamad, Muhammad and Abu Nassar, Amna Khamis. (2013). The effect of income generation on the market returns of companies listed on the Amman Stock Exchange. Studies: Administrative Sciences 40, 329-351.

Hamdan, Allam and Mushtaha, Sabri and Awwad, Bahaa. (2012). The role of audit committees in sustaining profits as evidence of their quality. Jordanian Journal of Business Administration, 3(48).

Al-Daour, Jabr and Muhammad, Abed. (2009). The effect of accounting policies to manage gains on the prices of shares of economic units traded on the Palestine Stock Exchange. Journal of the Islamic University. 1 (17), 809-845.

Al-Duwairi, Ahmed. (2013). The role of internal auditors in discovering cases of electronic fraud: a field study in industrial companies in Al-Hassan Industrial City, College of Business Administration, Al Al-Bayt University: Jordan.

Al Salman, Ahmed. (2012). The evolution of the quality of accounting information. College of Economics and Administration, Qassim University, 2 (11), Saudi Arabia.

Shaheen, Ali. (2011). Managing profits and risks in the banking environment. Journal of the Gulf University: Department of Administrative and Financial Sciences. 3, 1030-1067.

Al-Okla, Wael. (2017). Evaluating the level of accounting profits quality in the companies listed on the Damascus Stock Exchange. Al-Baath University Journal. 39.(66)

Allam Muhammad, Hamdan. (2012). Factors affecting the quality of profits: a guide from Jordanian industrial companies. Journal of the Islamic University of Economic and Administrative Studies. 1.(20)

Ali, Alaa. (2018). The effect of banks' regulatory characteristics on the quality of accounting profits: a pilot study in Iraq. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences. 3.(43)

Qaraqish, Saed (2009). The impact of the characteristics of the audit committees on the quality of profits: an applied study on industrial sector companies listed on the Amman Stock Exchange. Arab Academy for Banking and Financial Sciences: Amman - Jordan.

Mrqs, Akram Sami. (2017). The impact of compliance with the IFRS on information discrepancy and the cost of capital to improve the quality of accounting earnings. Accounting Department, Faculty of Commerce, Sadat City University.

Musleh, Nedal. (2015). Factors affecting the quality of profits in Palestinian banks. Accounting Department, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University: Gaza.

Al Momani, Muhammad Abdullah. (2006). Analysis and evaluation of management practices in utilizing available flexibility with accounting standards for profit management and the extent of investor awareness of it: an analytical study of public joint stock companies listed on the Amman Stock Exchange. Amman Arab University: Jordan.

Nour, Abdel Nasser: Awawdeh, Hanan. (2015). Profit management and its impact on the quality of accounting earnings. The Fifth International Conference of the Faculty of Economics and Administrative Sciences for the period between 22-24 / 4/2015. University of Applied Sciences. Jordan.

Al hendi, Tariq. (2015). Use the modified Jones Model and Loan Loss Allowance Model (LLPs) to assess profit management practices. Accounting Department, Faculty of Economics, Tishreen University: Syria.

**Websites**

Al-Qathami, Fawaz Safir: Khayal, Tawfiq bin Abdul Mohsen. (2010). Profit management in Saudi joint stock companies: an applied study. Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research. 47 (1), Retrieved on 3/2/22020 at the link http://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm

Damascus Securities Exchange website was retrieved on 4/1/2020 at the link http://www‹dse.sy

**English References:**

Alareeni, Bahaaeddin. (2018). The impact of firm-specific characteristics on earnings management: evidence from GCC countries. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*. 10(2), 85-104.

Baral, K J. (2004). Determinants of capital structure: A case study of listed companies of Nepal. *Journal of Nepalese business studies*. 1(1), 1-13.

Barth, W R and Landsman, M H and Lang, M E. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of accounting research*. 46(3), 467-498.

Bassiouny, Sara and Soliman, Mohamed and Rageb, Aiman. (2016). The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt. *Journal of Business and Retail Management Research*. 10(3).

Beasley, M S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *Accounting review*. 443-465.

Bhattacharya, H and Desai, K and Venkataraman, N. (2013). Does earnings quality affect information asymmetry? Evidence from trading costs. *Contemporary Accounting Research*. 30(2), 482-516.
Block, S B. (1999). A study of financial analysts: Practice and theory. *Financial Analysts Journal*. 55(4), 86-95.
Chan, L K and Chan, N and Jegadeesh, J and Lakonishok, K. (2001). Earnings quality and stock returns. *National bureau of economic research*.
Chen, R and Moroney, K and Houghton, Y M. (2005). Audit committee composition and the use of an industry specialist audit firm. *Accounting & Finance*. 45(2), 217-239.
Dechow, PM and Ge W and and Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of accounting and economics*. 50(2-3), 344-401.
Dechow, P M and Schrand, C M. (2004). **Earnings quality**.
Dechow, P.M and Dichev, D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The accounting review*. 77, 35-59.
Dechow, P.M and Sloan, R.G and Sweeney, A.P. (1995). Detecting earnings management. *Accounting review.* 70 (2), 193-225.
De-jun, W U. (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 5(5), 53.
Demerjian, B and Lev, M F and Lewis, S E and McVay, P R. (2013). Managerial ability and earnings quality. *The accounting review*. 88(2), 463-498.
Doyle, W and Ge, S and McVay, J T. (2007). Accruals quality and internal control over financial reporting. *The accounting review*. 82(5), 1141-1170.
Esteban, L and García, C. (2014). The influence of firm characteristics on earnings quality. *International Journal of Hospitality Management*. 42, 50-60.
Ewert, R and Wagenhofer, A. (2005). Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. *The Accounting Review*. 80(4), 1101-1124.
Feltham, J A and Ohlson, G A. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary accounting research*. 11(2), 689-731.
Francis, R and LaFond, P M and Olsson, K and Schipper, J. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes. *the Accounting Review*. 79.
Francis, R and LaFond, P M and Olsson, K and Schipper, J. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The accounting review*. 79(4), 967-1010.
Huayun, Z. (2006). The Auditing Committee and Earnings Quality—Empirical Evidence from Chinese Securities Market [J]. *Auditing Research*. 6.
Jenkins, D. S., Kane, G. D., & Velury, U. (2006). Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s. *Journal of Accounting and public policy*. 25(1), 71-90.
Kamarudin, K. A., Ismail, W. A. W., & Ibrahim, M. K. (2003). Market perception of income smoothing practices: Malaysian evidence. In *International Conference of the Asian Academy of Applied Business, Universiti Malaysia Sabah, Malaysia*.
Kraft, B S and Lee, K and Lopatta, A. (2014). Management earnings forecasts, insider trading, and information asymmetry. *Journal of Corporate Finance*. 26, 96-123.
Lee, B and Lev, G and Yeo, K W. (2007). Organizational structure and earnings management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. 22(2), 293-331.
Llukani, T. (2013). Earnings management and firm size: an empirical analyze in Albanian market. *European Scientific Journal*. 9(16).

Lo, K. (2008). Earnings management and earnings quality. *Journal of Accounting and Economics*. 45(2-3), 350-357.
Penman, S H. (2002). The quality of financial statements: Perspectives from the recent stock market bubble. *Available at SSRN 319262*.
Schipper, K and Vincent, L. (2003). Earnings quality. *Accounting horizons*. 17, 97-110.
Siregar, S and Utama, S V. (2008). Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia. *The international journal of accounting*. 43(1), 1-27.
Steinwender, D M. (2008). *Earnings quality* (Doctoral dissertation, uniwien).
Tong, H and Wang, Y. (2007). Transactions among related parties, control income and earnings quality. *Accounting Research*. 4, 75-82.
Vafeas, N. (2005). Audit committees, boards, and the quality of reported earnings. *Contemporary accounting research*. 22(4), 1093-1122.